محاضرة العلل (٦) د/ معبد

تعارض الرفع والوقف

- المثال وهو أثر
"كان أصحاب محمد - صلى الله عليه وسلم - لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة".
هذا الأثر رُوى عن قتيبة بن سعيد واختلف عنه بوجهين:- الأول مرفوع، والثاني موقوف على أبي هريرة.
- الوجه الأول:- وتخريجه:-
١- أخرجه الترمذي في جامعه - كتاب الإيمان - باب ما جاء في ترك الصلاة ح - ٢٦٢٢ قال:- حدثنا قتيبة حدثنا بشر ابن المفضل عن الجُريري عن عبد الله بن شقيق العقيلي به "أي بالنص المذكور أولاً".
ولم يتكلم عنه الترمذي بشئ "أي بتصحيح أو تضعيف".

- قال العراقي في طرح التثريب ٢/ ١٤٦: إسناده صحيح

٢- أخرجه محمد بن نصر المروزي في كتاب تعظيم قدر الصلاة ٢/ ٩٤٨
قال: حدثنا محمد بن عبيد بن حساب، وحميد بن مسعدة قالا حدثنا: بشر ابن المفضل، قال، حدثنا الجريري عن عبد الله بن شقيق بلفظ "لم يكن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ... الحديث".
- تخريج الوجه الثاني:-
١- أخرجه الحاكم في المستدرك كتاب الإيمان جزء ١ ص ٧ حديث ١٢، قال:-
أخبرنا أحمد بن سهل الفقيه ببخارى، حدثنا قيس بن أُنيف حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا بشر بن المفضل، عن الجريري عن عبد الله بن شقيق، عن أبي هريرة، قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة. موقوف على أبي هريرة - رضي الله عنه

–> فوائد في الشرح
هذا الحديث مُعل بـ " تعارض القطع والوقف " أي له روايتين أحدهما موقوفة على الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه.
والثانية مقطوعة.
* - ماعرفنا من كتب المصطلح أمثلة عن تعارض الوقف والرفع وإنما الواقع التطبيقي أن هنالك من الأمثلة عن أحاديث تعارض فيها القطع مع الوقف ومنها المثال موضوع المحاضرة.

* - هذا الأثر منسوب لصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم.
ورواه تابعي وليس صحابي فتصنيفه حسب من رواه وليس بحسب متنه.
المرفوع والموقوف يسمى حديث ، والمقطوع يسمى أثر.
المقطوع هو :- مارواه التابعي من قوله أو فعله.

–> الأحاديث والآثار التي أولها " كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم
لابد من معرفة أوله فهي صعبة في التخريج بالراوي الأعلى.

–> هذا الأثر الذي رواه الترمذي هو ماعليه الخلاف ولم يُشر الترمذي إلى هذا الخلاف وكذا مصادر أخرى التي ذكرت فيها الرواية لم تُشر إلى الخلاف.
–> يوجد روايات كثيرة لم يتكلم عنها المصنفون إعلالاً أو تصحيحاً مسكوت عنها فهي لابد أن تكون مناط البحث.

–> الخلاف اكتشفناه عند تخريج الرواية فتخريج الروايات والنظر في الخلاف بينها ودراستها وإظهار الراجح منها هو ثمرة علم العلل فمن خلال هذا العلم نجمع الروايات والنصوص الغير منصوص على إعلالها مع دراستها، وقواعده تساعدنا في معرفة الراجح من هذه الروايات

ومن العلماء من يصحح بعض أوجه الخلاف ننقل الحكم منسوب إليه ثم ننظر فيها بعد دراستنا النص كما في هذا الأثر

=> الحاسب الآلي فائدة كبيرة في معرفة كثير من المسائل التي تحتاج لكثير من الكتب البحث فيها ففي هذا الأثر راوي لم يعثر عليه إلا من خلال الحاسب من الكتب التي هي ليس من مظان كتب التراجم.

=> بعد النظر في الخطوة وهي التخريج تبين لنا أن مدار الخلاف في هذه الراويات " قتيبة بن سعيد ".

* - كل من يقرأ في كتب العلل عامة وكتب الرجال نجد لهم مصطلحات في ذكر مدار الخلاف بدون تصريح بهذا اللفظ.

مثال :-

في العلل للدارقطني بعد رواية الحديث المعل يقول " روى هذا الحديث فلان واختلف عليه " أو " اختلف عنه " إذاً "فلان" هذا المشار إليه هو مدار الخلاف سواء صرح بذلك أو لم يصرح

* عرفنا أن المدار :- هو الراوي الذي روى عنه اثنان فأكثر سواء اختلفوا في الراوية أو اتفقوا.

* ففي هذا المثال :-

قتيبة بن سعيد روى هذا الأثر واختلف عنه بوجهين الأول عن عبد الله بن شقيق وهو تابعي فتكون الرواية مقطوعة " وروى عنه بوجه مرفوع لأبي هريرة رضي الله عنه.

= ولا نستطيع ذكر هذا الخلاف إلا بعد التخريج وذكر الدكتور أن هذا الترتيب مهم في الامتحان وهو أن يذكر المثال ثم التخريج ثم نبذة مختصرة عن الخلاف.

* في العلل للدارقطني
قال الدارقطني بعد ذكر الأثر " مداره قتيبة بن سعيد واختلف فيه على وجهين " .

* في مسند البزار نجده يذكر الحديث ثم يقول " اختلف فيه على خمسين وجهاً .
* في الحلية لأبي نعيم يقول هذا الأثر رواه قتيبة بن سعيد واختلف فيه على عشرة أوجه " وذكر العشرة ثم ذكر الراجح من هذه الأوجه .
تحدث الدكتور عن أهمية كتاب " الحلية " لأبي نعيم .
وطالب من يكتب بحثاً في العلل الرجوع للكتاب " الحلية " .

=> هذا الأثر روى الوجه المقطوع . وأخرجه الإمام الترمذي ودراسته مهمة لأنه من روى عن المدار فالترمذي هو من رواه عن قتيبة .
الإمام الترمذي لم يشر الخلاف ولم يحكم على الحديث فبحثنا عمن حكم على هذا الحديث :-

١) الإمام المنذري في الترغيب والترهيب عندما ذكر هذا الحديث بدأه بـ " عن " وهذا يعني أن الرواية تصح عنده ..
لأن منهج المنذري في الترغيب والترهيب أن ما يصح عنده من روايات يبدأه بلفظ " عن " وما لا يصح عنده لا يبدأه بهذا اللفظ . الحديث رقم " ٧١٨ " بدأ الرواية قال " عن عبد الله بن شقيق "
ولأن منهج الإمام المنذري لا يفطن إليه الكثير
جئنا بكلام الإمام العراقي صاحب الألفية عند شرحه لتقريب الأسانيد في كتابه " طرح التثريب جزء ٢ ص ١٤٦
ذكر هذا الحديث ثم قال :-
رواه الترمذي وإسناده صحيح .
فليس من الضروري في الحكم على الحديث بالتصريح وإنما السكوت عن الحكم

يحتاج أيضاً البحث، من كتب معتمدة.
=> رواية الترمذي له متابعة عند محمد بن نصر المروزي.

عند التخريج لا يفيد تكرار الألفاظ في المتن إن كانت متشابهة
فمن الألفاظ التي تدل على فهم المخرِّج قوله "بنحوه، بمثله
بلفظه، بلفظ كذا، بمعناه، أو مختصراً.
ولكن على من يستخدم هذه الألفاظ أن يعرف متى تُستخدم ومتى
لا تستخدم ومعناها وما تدل عليه حتى توضح لغيرك صورة الرواية
في كل كتاب من المصادر.
* في مسند أحمد بتحقيق الشيخ شعيب لم يُنبه على فروق
المتون في الألفاظ بهذه الأمور".

←
عند تخريج الوجه الثاني عند الحاكم مع اتفاق السند والمتن لم
تستطع قول "به" للاختلاف ففيها الرواية موقوفة على
أبي هريرة فلابد من النص عليها، وتدبر.

← وقد حكم الحاكم في المستدرك على الحديث قبل أن يذكره
على غير عادته في الكتاب
فقد قال بعد أن ذكر رواية بهذا المعنى "وله شاهد صحيح
على شرطهما ولم يخرجاه ثم ذكر الحديث الذي معنا.

=> أحياناً يحكم على الحديث قبل عشر روايات فيقول مثلاً
وله شواهد عشرة كلها صحيحة.

= وقد غفل الذهبي عن هذا فقال إن الحاكم لم يحكم على
الحديث ونسي هذا القول.
وحكم الذهبي على الرواية فقال: "أرى أن إسناده صالح".
"صالح" في اصطلاح الذهبي يعني حسن الحديث.
وقد عُرف اصطلاح الذهبي بالتتبع والدراسة لا بالنص عليه

إذا قال الذهبي "صالح الحديث" يقصد الحسن
س: هل حكم الحاكم على الحديث بالصحة يتعارض مع الحكم عند الذهبي بالحسن؟
ج: لا تعارض بينهما حقيقة فالصحيح عند الحاكم وابن حبان وابن خزيمة يطلق على الصحيح والحسن فلا تعارض بينهما إذاً وإنما غاية ما يؤخذ على الذهبي قوله إن الحاكم لم يحكم على الرواية والصحيح أنه حكم قبل سرد الرواية.

—> قول الحاكم "صحيح" عليك أن يكون "صحيح" أو "حسن". معرفة ذلك بالدراسة والبحث.
فننظر إن كان رجال السند موثقين عند غير الحاكم فالحديث صحيح على اصطلاح الجمهور وإن لم يكن التوثيق موجود عند غير الحاكم فهي من اصطلاح نفسه.
إذا بناءاً على حال الرواة نعرف إن كان الحاكم جرى على اصطلاح العلماء أو جرى على اصطلاح نفسه في تسمية الحسن صحيح.
—> فالحاكم يصحح أحاديث الصدوق.
فلا نعتمد على حكمه وإنما على النظر في الرواة.

—> أصبح معنا وجهين محكوم على كلاً منهما بالصحة وسيتم الرد من خلال الدراسة.
الوجه الأول رواه الترمذي عن قتيبة وقتيبة هذا هو المدار فمن الممكن أن يكون الترمذي مؤلف الكتاب هو المخالف لغيره فبالتالي عند دراسة الاسناد عند الترمذي أصبح من المهم ترجمة الترمذي فهي من الحالات التي تقدم ترجمة المؤلف صاحب الكتاب.

=> وبهذا انتهينا من الخطوة الأولى في الكشف عن العلة وهي التخريج.

٢- الخطوة الثانية " دراسة الإسناد :-

للوجه الأول إسنادين مايهمنا في الكشف عن العلة إسناد الترمذى فقط :

أ- دراسة إسناد الوجه الأول عند الترمذى :-

١- الترمذى :- محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السُلمى هو صاحب الجامع الناقد الثقة أبو عيسى أحد الأئمة من الثانية عشر مات سنة ٢٧٩هـ التقريب ١/ باب ذكر من اسمه محمد .
الترجمة في تهذيب التهذيب والتقريب والكاشف

٢- قتيبة بن سعيد أبو رجاء : نسبة الى . من قرى بلخ
يقال اسمه يحي ويقال علي وقتيبة لقبه
وهو ثقة ثبت فقيه والذى جرت عليه كتب التراجم أنه اسمه قتيبة وذكر به في التراجم في الأسماء
وهناك اثنين ممن ترجموا له قالوا انه صدوق
فنقول قتيبة بن سعيد ثقة ثبت على قول الأكثرين
روى عن مالك والليث وابن لهيعة وحفص بن غياث ، وروى عنه الجماعة وروى له ابن ماجة . : أيضاً بواسطة أحمد بن حنبل
قال ابن معين وأبو حاتم والنسائى ثقة وزاد النسائى صدوق .

٣- بشر بن المفضل :-
هو بشر بن المفضل بن لاحق أبو اسماعيل البصرى ثقة ثبت عابد ، روى عن حميد الطويل وأبي ريحانة ويحى بن سعيد الأنصارى وعنه أحمد وإسحاق ومسدد وخلق
قال أحمد بن حنبل اليه المنتهى في التثبت بالبصرة ، وعده ابن معين من أثبات شيوخ البصريين ، قال أبو زرعة وأبو حاتم والنسائى ثقة وقال ابن سعد " ثقة كثير الحديث عثمانياً " توفي ١٨٦هـ .

٤) الجُريري

في الكشف عنه لابد أن نرجع للنسبة لد لإسماء وتحديده بالشيخ والتلميذ المذكورين في السند

فوجدناه هو:

سعيد بن إياس أبو مسعود الجُريري هكذا مضبوطاً

قال الذهبي في الكاشف "سعيد بن اياس ابو مسعود الجُريري حفظه قبل موته

روى عن أبي الطفيل وعبد الله بن بريدة وعنه بشر بن المفضل وأبو قدامه وشعبة وابن المبارك وخلق

قال ابن معين ثقة ، قال أبو حاتم تغير حفظه قبل موته فمن كتب عنه قديماً فهو صالح .

قال يحيى بن سعيد لعيسى بن يونس أسمعت من الجُريري قال نعم قال لا تروعنه " يعني لأنه سمع منه بعد الاختلاط كذا قال ابن معين .

قال ابن سعد : كان ثقة إن شاء الله إلا أنه اختلط

قال العجلي بصري ثقة واختلط بآخره روى عنه في الاختلاط يزيد بن هارون وابن المبارك وابن أبي عدي .

قال الذهبي في الميزان في ترجمته [صح] سعيد بن اياس أحد العلماء الثقات تغير قليلاً ولذلك ضعفه يحيى القطان ووثقه جماعة

- ابن حجر قال ثقة قبل موته بثلاث سنين

* - الخلاصة من الأقوال

أن الجُريري ثقة اختلط قبل موته ومعاصريه فرقوا بين من سمع منه قبل الاختلاط ومن سمع منه بعد الاختلاط أما من نسب اليه من سوء الحفظ محمول على حال الاختلاط فالضعف لم يكن في جميع أحواله .

والمهم

بشر بن المفضل سمع منه قبل الاختلاط والدليل على ذلك أن البخاري ومسلم أخرجا للجُريري من رواية بشر بن المفضل عنه ، فالشيخين يتحروا من الرواة الذين اختلطوا فلا يخرجا

عنهم الامام ان من روايه من روى عنهم قبل الاختلاط
فالشيخين قرينة لحل مشكلة اختلاط الجريري وحماية
للسند.

-> في "الكواكب النيرات فيمن اختلط من الثقات"
توجد ترجمة الجُريري وعلى هوامش نجد المحقق ذكر
أن الامام البخاري ومسلم أخرجا للجُريري من رواية بشر
ابن المفضل عنه" ترجمة رقم ٢٤.

☆ فالجريري ثقة اختلط قبل موته وقد ميز بعض تلاميذه
الذين رووا عنه قبل الاختلاط وبعض التلاميذ الذين رووا
حال الاختلاط
وبشر بن المفضل ممن روى عنه قبل الاختلاط وهو من روى
عنه حديثنا موضوع البحث لأن البخاري ومسلم اخرجا
للجريري من رواية بشر بن المفضل عنه.

---

٥) عبد الله بن شقيق العقيلي البصري تابعي ثقة كان
معروفاً بالحمل على علي رضي الله عنه.
قال الذهبي في الميزان "صح" بصري ثقة لكن فيه نصب
قال ابن عدي: لا بأس بحديثه ان شاء الله
ابن حجر قال ثقة فيه نصب
أي أنه منسوب لمن ناصب العداء لسيدنا علي رضي الله عنه بعد
فتنة التحكيم
فنستنبط هذا قال فيه الذهبي يحمل على سيدنا علي رضي الله
عنه أي يلومه فقط دون أن يعرف رأسيه
وابن حجر اثبت انه ناصب العداء لسيدنا علي رضي الله
عنه فقال "فيه نصب".
فالراوي الثقة الذي عُرف عنه الصدق وهو صاحب بدعة تُقبل
روايته بشرط الا يروي ما يقوي بدعته،

ب) دراسة الوجه الثاني سند الحاكم :-

١) أحمد بن سهل الفقيه
قال الخليلي في الإرشاد ٣ / ٩٧٤ ثقة متفق عليه
قال الحاكم بعد رواسته في غير هذا الموضع إمام أهل بخارى
في عصره " والحاكم تلميذه
روى عنه الحاكم في مواضع عدة في المستدرك وفي
معرفة علوم الحديث

---

٢) قيس بن أنيف: هو قيس بن أنيف بن منصور اليونوفاغي
نسبة لبلد يونوفاغ من قرى بخارى ،
ويقال له البخارى وليس مشهوراً بها ،
ذكر السمعاني من روى عنه أحمد بن سهل وهو من روى عنه
في هذا الموضع
ولكن تزول جهالة عينه وجدنا راوي آخر يروى عنه
وهو محمد بن حاتم بن أزكر الفرشخي " وفرشخ قريه من
قرى بخارى فقد روى عن قيس بن أنيف
وبه زالت جهالة العين .
أما جهالة الحال :-
لم نجد ما يزيلها الا رواية الحاكم له في تسع مواضع
وتصحيحه لعدد من هذه الروايات من ضمنها الحديث
الذي معنا فهذا توثيق ضمني
والتوثيق الضمني عند الحاكم هنا مستوفي الشروط فقد صحح
له احاديث بدون متابع وثقه منفرداً
وكذا في المواضع الأخرى ليس له متابع فيها .
← الخلاصة فيه :-
قيس بن أنيف اليونوفاغي نسبة لقريه من قرى بخارى
أبو عمرو ،

روى عنه أحمد بن سهل ومحمد بن حاتم القرشخى كما عند السمعانى فى كتابه الانساب

- ولم نجد له فيه أقوالاً بالتوثيق أو التضعيف إلا تصحيح الحاكم لأحاديث رواها عنه بدون متابع ويعتبر هذا توثيق ضمنى، وعليه قيس بن أنيف صدوق لانفراد الحاكم بتوثيقه. فالحاكم يعتبر الصحيح يدخل فيه الحسن.

٣) بشر بن المفضل ثقة لما تقدم فى الوجه الأول.

٤) الجريرى :- هو سعيد بن إياس الجُريرى ثقة روى عنه بشر قبل الاختلاط.

٥) عبد الله شقيق هو عبد الله بن شقيق العقيلى تابعى ثقة معروفاً بالحمل على سيدنا على.

٦) أبو هريرة صحابى جليل - رضى الله عنه - أبو عبد الرحمن بن صخر الدوسى اختلف فى اسمه على ثلاثين وجهاً والراجح هو عبد الرحمن وكنيته أبو هريرة وهو من المكثرين فى الرواية.

٣/ الخطوة الثالثة

النظر فى الخلاف

بناءاً على ما تقدم من التخريج ودراسة أحوال الرواة ومدار الحديث نجد أن الحديث رواه قتيبة بن سعيد واختلف عنه بوجهين فالوجه الأول رواه إماماً ناقد وهو الترمذى مقطوعاً من قول التابعى عبد الله بن شقيق.

والوجه الثانى رواه قيس بن أنيف وهو صدوق عن قتيبة موقوفاً على أبى هريرة رضى الله عنه

وبالنظر نجد الإمام الترمذى أحفظ من قيس بن أنيف

إذاً :- فالوجه الذى رواه الترمذى مقطوعاً على العقيلى هو الراجح ، والوجه الذى أخرجه الحاكم وصححه من قول أبى هريرة هو المعلول
وتصحيح الحاكم لهذا الوجه الموقوف غير مُسلم له حيث انه مخالف لمن هو أوثق منه .

قرينة الترجيح :- الأحفظية فالترمذى إمام ناقد وقيس بن أنيف صدوق بناءاً على التوثيق الضمنى لروايته من قبل الحاكم

---

٤) ــــ> الخطوة الرابعة
الحكم على الحديث بالوجه الراجح
١ الرواية من الوجه الراجح وهو المقطوع صحيح الإسناد لما تقدم .

الدليل :- حكم الحافظ العراقى فى طرح التثريب بصحته

© صححه الألبانى فى صحيح الترغيب والترهيب ج ١ / ٥٦٥
فيه قيس بن أنيف ولم أعرفه وقد خالفه الترمذى فلم يذكر فيه أبو هريرة وهو الصواب

← فوائد من المحاضرة :-

أ- عند دراستنا للإسناد من الوجه الأول اخترنا إسناد الترمذى لأنه رجاله أقل عدداً فإسناد محمد بن نصر المروزى زائد رجلين هما محمد بن عبيد وحميد بن مسعدة وكلاهما متابعة لقتيبة وحده ولن يزيد دراستهما فى كشف العلة، ولا فى الحكم على الحديث.
فالنتيجة محققة بدون دراسة إسناد المروزى.

= معرفة مراتب الرواة وطبقاتهم مهمة من الكتب الموسعة فى التراجم فغالباً ما تفيد فى معرفة العلل.

- فى الامتحان يكفى فى الرواة الخلاصة لا الترجمة المطولة كما فى الدراسة كقولك فلان ثقة حافظ أثبت الناس فى فلان هكذا.

= قتيبة بن سعيد هكذا ذكر فى كل كتب التراجم ومعرفة اسمه تفيدك قد تجده مرة مذكور باسمه فعند الدراسة يتضح لك أنه هو فلا تجهل راوى.

= عند الترجمة للراوى وتجد فيه أقوال وقول اثنين مخالفين لابد أن تذكر ذلك مثلاً "فلان ثقة على قول الأكثرين"
ولابد من الرد على الرأى المخالف فتجيب على من أعطاه درجة أقل أو أكثر.
فمن الضرورى استيعاب الأقوال حتى المخالفة لأنه تبحث عن وثقه فقط أو غير ذلك.

=

"الجريرى" فى البحث عنه يكون فى مبحث الكنى لا فى الأسماء ولابد من ذكر الكنية فى الترجمة لمن اشتهر بكنيته.

ويتميز عندك انه المطلوب بالشيخ والتلميذ الموجودين في السند.
أحياناً ضبط الأسماء موجود في كتب الضبط.

— مخالفة عالم لمن تقدم ليس عيباً او قدحاً فيمن تقدمه وإنما احتمال ظهر له ما لم يظهر للآخر
مثلاً الإمام الذهبي تغير حفظه قليلاً ، واختلف عنه ابن حجر قال ثقة اختلط قبل موته بثلاث سنين.
أحياناً يختلف حكم العالم الواحد على الراوي الواحد من كتاب مثلاً لكتاب حسب ما يتيسر له من ظهور كتب أو معرفة أقوال فهو ليس تضارب او وهم من العالم

مثلاً اختلف حكم الذهبي على الجريري من الكاشف على حكمه في "الميزان" على نفس الراوي

---

* انتبه أن لكل لفظ من ألفاظ الجرح والتعديل له مدلوله الخاص غير ان الجرح والتعديل احياناً يكونا مقيدين بمكان او زمان او شيخ او بلد او غير ذلك

— قولهم "ساء حفظه" يختلف عن "اختلط"
الاختلاط هو ذهاب او فقد الذاكرة تماماً والعياذ بالله لا يستطيع ان يميز الليل من النهار او يعرف حتى اقرب من اليه
فلا يتذكر مهما ذُكر.
أما سوء الحفظ انه اذا ذكره احد يتذكر.

فاستيعاب الأقوال والبحث عن الراوي في كتب معتمده مختلفة يفيدك فلربما من صحح الراوي في موضع عاد فضعفه او العكس.

- الشيخ ابن رجب فى شرح العلل ذكر له راوى من الثقات الذين ضعفوا فى بعض شيوخهم .

- الرواه الذين اختلطوا ميزت كتب الرجال بعض التلاميذ الذين رووا قبل الاختلاط عمن رووا بعد الاختلاط ولكن الأمر يحتاج للبحث أكثر من خلال معرفة طبقات هؤلاء التلاميذ فمنهم من لم تذكره الكتب أو ذكر فى أحد الكتب المفقوده .
ففى السعوديه يعملوا على كتاب جمع " طبقات أصحاب الأعمش "

- انقسم المسلمون بعد فتنة التحكيم فى زمن على رضى الله عنه إلى أناس مع على وأناس خطاؤه وأناس ناصبوه العداء فهم الناصبة
الراوى صاحب البدعه وهو صادق ثقة لنا صدقه وعليه بدعته مادام لا يروى ما يقوى بدعته .

- كان علماء الجرح والتعديل والمحدثين عامة منصفين فى دراسة حال الراوى إذا كان صادقاً معروفاً أو منسوباً إلى بدعة بينوا ذلك وقبلوا روايته بشروط حماية للسنة
ابن قتيبة فى تأويل مختلف الحديث ذكر أن من هؤلاء الفرق من كان يروى الحديث أو يأول الاحاديث والآيات بما يقوى بدعته وهؤلاء لم تقبل رواياتهم .
* قالوا عن عبد الله بن شقيق منسوب للناصبة - من ناصب العداء لعلى تأولنا له طعناً .
ومن الرواه من نسب اليه الكذب لأنه منسوب الى بدعة ويضع الأحاديث التى تقوى بدعته .
ابن كثير عندما ترجم للحارث الأعور قال هو صديق صدوق وكذبه فى رأيه لا فى روايته .

ففرق المحدثين بين الكذب فى الرأى وبين الكذب فى الروايـــة .
فالكذب فى الرأى يبقى الراوى الثقة على حالـــه فى غير رأيه

= لم يوجد كتاب من كتب التراجم وسع وأحاط بكل شئ وإنما المعلومات تتجمع بالتتبع وقراءة العديد من المراجع فلا تسأل عشرة فتقول لماذا لم يذكره فلان مثلاً أو تحتج على عدم وجوده من خلال كتاب واحد

= فى الحديث المقطوع لابـــد من النص على التابعى بأنــه تابعى وتثبت ذلك فى الترجمة .

= آخر ما يُذكر فى الحديث المعلول هــو الحكم على الحديث وإنما المكان هناك أقوال للعلماء لابد من سردها عند التخريج تفيدنا فى الحكم بإثباتها مثلاً فتكون دليلاً أو نفيها فتحتاج للرد .

= فى روايــة الحاكم لأحمد بن سهل يُستفاد أمر تاريخى أن الحاكم رحل إلى بخارى وسمع فيها عن أحمد بن سهل فقد قال الحاكم " حدثنا أحمد بن سهل الفقيه ببخارى " .

= التوثيق الضمنى وهو تصحيح أحاديث راوى لا يذكر فيه أقوال الجرح أو التعديل بـدون متابعة بهذا الشرط هــو مقبول
غايـة ما فيها أن ننظر من الذى يصحح فالتوثيق الضمنى من الحاكم مثلاً عن قيس بن أنيف جعلنا قيس فى مرتبة الصدوق لأن الحسن عند الحاكم داخل فى الصحيح .

وعلى سبيل المثال
قول الترمذى هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه أو الا من رواية محمد بن عمرو بن علقمة
نجد الترمذى حكم بالتفرد مع هذا حكم على الاسناد بأنه حسن "، هذا من التوثيق الضمنى.
حتى لو وجد للروايه متابعة فى موضع آخر أو فى كتاب آخر المهم أنه عندما حكم على الرواية من هذا الوجه الغريب حكم بالصحة أو الحسن دون معرفة المتابعة. فالترمذى حكم بالتفرد والحسن دون متابعه.

ذكر السخاوى فى صفة من تقبل روايته ومن تُردّ التوثيق الضمنى وشرط عدم وجود المتابع وان وجد المتابع الذى من اجله تم التصحيح غير معترف بالتوثيق الضمنى ويظل الراوى مجهول الحال.

كثير ممن ذكرهم الترمذى وحكم عليهم بالغرابه وجدنا لهم متابعات فانقسم الحكم بالغرابه لقسمين
① قسم يحتمل الغرابه لانه لم يقيده بواحد
② قسم قيد الغرابه فيه بواحد مثلاً ونعتبر توثيق ضمنى للراوى فيعتبر صدوق.

= لذا قال ابن دقيق العيد "لافرق بين أن يصحح الترمذى لراوى حديثاً تفرد به وبين أن يقول "ثقة".

=> قيس بن أنيف لا توجد ترجمته إلا فى "الانساب" للسمعانى ونسبته "يونوفانى" وزالت جهالة عينه من نفس الكتاب
فلا يضعفوا الرجل فى النسبة المشهورة وانما يضعفوه فى النسبة الغريبة

-> نبه الدكتور كثيراً على أهمية الحاسب الآلي في التخريج وفائدته في جمع التراجم من الكتب التي ليست مظان التراجم.

-> فالشيخ الألباني حينما قال عن "قيس بن أنيف" لا أعرفه إنما قصد ما تيسر له من كتب تراجم بحث فيها عنه وهذا الراوي جمعنا ترجمته من خلال الحاسب الآلي.

فعدم معرفة شئ ليس مما يعيب وإنما ما تيسر له عند البحث.

أعطى الدكتور نموذج لسؤال مثلما يأتي في الامتحان

نموذج :- "يذكر نص الحديث المعل" أي نموذج من النماذج العملية والمطلوب ما يلي

١- بيان وجه الخلاف ومدار إسناده.

٢- بيان أشهر مصادر من أخرج لكل وجه.

٣) بيان الوجه الراجح والمعلول وقرينة كل منهما.

٤- بيان الحكم على الحديث ودرجته من خلال الوجه الراجح؟

أ.هـ. محاضرة العلل